برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف

أ.مزوري الطيب
جامعة وهران

الملخص
تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع تجارب دول المغرب العربي في مجال أداء القطاع الفلاحي، من مساهمته في النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد وتقوية الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية وتحسين ظروف معيشة سكان الريف وحكامة القطاع الفلاحي والريفي ناهيك عن ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل أهم التحديات التي يفرزها النظام التجاري المتعدد الأطراف على القطاع الفلاحي في دول المغرب العربي.
الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، القطاع الفلاحي، النظام التجاري المتعدد الأطراف، دول المغرب العربي.

Résumé :
Cet article a pour objectif de procéder à un état des lieux sur les expériences nationales des pays du Maghreb arabes en matière sur la performance du secteur agricole, en termes de contribution à la croissance économique et la diversification de l'économie et de renforcer la sécurité alimentaire et réduire l'écart alimentaire et améliorer les conditions de vie rurale et la gouvernance du secteur agricole et rural. Enfin, il a pour objectif d'attirer l'attention sur analyse les impacts de l'adhésion à le système commercial multilatéral, sur le secteur agricole des pays du Maghreb arabes.
Mots clés: sécurité alimentaire, l'écart alimentaire, secteur agricole, système commercial multilatéral, pays du Maghreb arabes.

¥

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية من التحديات الرئيسية التي تواجه دول المغرب العربي، وعلى هذا الأساس قامت هذه الدول بسن مجموعة من المخططات والبرامج الهادفة إلى تحقيق تنمية

فلاحية، وجعل كذلك المنتجات الفلاحية قادرة على تلبية الطلب المحلي والقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، ومن أجل كذلك زيادة تحسين وتنمية القطاع الفلاحي أكثر فأكثر قامت هذه الدول باللجوء إلى الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف وهذا منذ أكثر من عشرة سنوات وهذا قصد الاستفادة من المزايا والمعاملات الخاصة التي يمنها هذا النظام للدول النامية والتي من بينها دول المغرب العربي خاصة في القطاع الزراعي ومن خلال الاتفاقية العامة للزراعة.

ولكن لوحظ أنه بالرغم من هذه البرامج والمخططات واللجوء إلى النظام التجاري الجديد من أجل التنمية الفلاحية، وكذلك بالرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإنّ الفلاحة في هذه الدول لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت هذه الدول تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

إنّ دول المغرب العربي، والتي ستقتصر في بحثنا هذا على كل من مصر والمغرب وتونس، شأنها شأن معظم الدول التي تسعى وراء تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، حرصت على سنّ عدد من التشريعات والبرامج واللجوء إلى النظام التجاري الجديد للاستفادة من مزاياه خاصة في إنتاج وتسويق القطاع الفلاحي، أمّا فيما يخص الجزائر فقامت كغيرها من دول المغرب العربي بسنّ مجموعة من البرامج والمخططات قصد تحقيق تنمية فلاحية وتقليص فاتورة المواد الغذائية.

وعليه؛ تسعى هذه الورقة البحثية وراء الإطلاع على واقع تعامل دول المغرب العربي مع موضوع معالجة المشكلة الغذائية الثنائية (الأمن الغذائي الفجوة الغذائية)، ومواجهة التحديات التي يفرزها النظام التجاري الجديد على قطاعاتها الاقتصادية والتي من بينها القطاع الفلاحي، كما تنبع أهمية هذا البحث، من أنّه يسعى وراء لفت الانتباه إلى كيفية تنمية القطاع الفلاحي في هذه الدول، في ظل الانفتاح المتزايد على الأسواق الخارجية.

وقد أنجز هذا البحث انطلاقاً من الفرضيات التالية:

- إنّ برامج ومخططات التنمية الفلاحية عند دول المغرب العربي لا يزال في مرحلته التكوينية.
- هناك إفرازات سلبية لاتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف على القطاع الفلاحي في دول المغرب العربي.

أمّا فيما يخص منهجية البحث، فإنّه تم الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي لما ورد في المراجع والأبحاث والصحف والمواقع الرسمية (منظمة التجارة العالمية، وزارات التجارة والصناعة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة...الخ)، بالإضافة إلى التحليل المقارن، كما قسم البحث إلى ما يلي:

1. مفاهيم نظرية حول المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية).

2. اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

3. واقع تعامل دول المغرب العربي مع المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف.

4. واقع تعامل الجزائر مع المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف.

1. مفاهيم نظرية حول المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية)

يقصد بالمشكلة الثنائية الغذائية، تلك المشكلة التي تعاني منها الكثير من الدول وعلى رأسها الدول النامية وهذه المشكلة تتمثل في الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، حيث لوحظ أنّ هناك علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، فالربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية مؤكد، وفي بعض الأحيان يتكلم الكثيرون عن هذه العلاقة مقتنعين أنّ تحقيق الأمن الغذائي سيزيل الفجوة الغذائية.

1.1 الأمن الغذائي مفهومه وأهم العوامل المؤثرة فيه:

تتفق جلّ الأدبيات الاقتصادية وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة الدولية[1] بأنّ الأمن الغذائي يعني توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية ولنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة، كما يرى البعض الأخر أنّ هناك مستويين للأمن الغذائي، المطلق

والنسبي[2]، حيث يعرف الأمن الغذائي المطلق بأنّه إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أمّا الأمن الغذائي النسبي فهو قدرة دولة ما على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام وللأمن الغذائي عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستواه في المجتمع وتشمل[3]:

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتجية.
- نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد.
- نسبة قيمة المستوردات الزراعية لإجمالي الاستيراد.
- نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي.
- التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي.
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.
- نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.

كما أنّ هناك مجموعة من العوامل تؤثر على الوضع الغذائي في المجتمع، وهذه العوامل متعددة وقد حددها أغلب المفكرين الاقتصاديين ولعل أبرزها تلك الأساليب الحديثة المستعملة في تحسين التربة الزراعية والنباتات والحيوانات وتطوير كائنات مجهرية توجه، لاستخدامات نوعية محددة مثل تعديل منتج ما.

وكذلك تعد زيادة عدد السكان إحدى هذه العوامل إذ تتطلب هذه الأخيرة بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجات هؤلاء من الغذاء، كما أنّ التغير المناخي يعتبر عاملاً من العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي، وذلك من خلال اختلال الظروف المناخية مثل قلة الأمطار وزيادة درجة الحرارة والتي تؤثر بشكل مباشر على المحاصيل الزراعية وبالتالي على الأمن الغذائي[4].

وفي نفس الإطار نجد أنّ للوقود الحيوي والموارد المالية، أنّهما عاملان مؤثران على الأمن الغذائي، حيث إنّ التوسع في إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية يسبب تقلص العرض في المنتجات الغذائية في السوق

العالمية، وبالتالي هذا يؤثر مباشرة على الأمن الغذائي في الدول التي تعتمد بالدرجة الأول على استيراد المنتجات الغذائية خاصة دول إفريقيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تلعب الموارد المالية دور كبير في تحقيق الآمن الغذائي وذلك من خلال الدعم والتوسع في الاستثمار الفلاحي.

2.1 الفجوة الغذائية مفهومها وأهم العوامل المؤثرة فيها: يقصد بالفجوة الغذائية[5]؛ ذلك الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في قطر أو إقليم معين، غير أنّ هناك من يعتقد بأنّ اعتبار الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك بأنّها الفجوة الحقيقية أمر يعوزه كثير من الدقة في البلدان النامية، حيث إنّ الفرق بين الإنتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرية التي قد لا تساوى بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الموضوعية للسكان، حيث إنّ سكان البلدان النامية حتى في الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الموضوعية (أي الحقيقية) للغذاء، والتي يمكن احتسابها على أساس ثلاثة مستويات، مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية، ومستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا، ومستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة، وتتأثر الفجوة الغذائية بعاملين مهمين وهما[6]:

- **العامل الأول** يتمثل في زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية، يؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، أمّا نقص الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية.
- **العامل الثاني** فيتمثل في زيادة ترشيد الحاجيات من السلع الغذائية أين يؤدي هذا إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية، وهنا في حالة نقص ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية يؤدي هذا بدوره إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية.

2. اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف [7] «WTO»

لقد كان الاتفاق بشأن الزراعة نتاج تضافر جهود ائتلاف الدول المتقدمة والنامية إلى جانب حلّ وسطي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

والتي عرفت أنداك باسم مجموعة كيرنز[8]، التي تضم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية واستراليا والبرازيل وكندا وشيلي وكولومبيا وفيجي والمجر واندونيسيا وماليزيا ونيوزلندا والفلبين وتايلاندا وأوروغواي.

ولقد كانت أهم مواضيع الاتفاق حول الوصول إلى الأسواق وآليات الدعم المحلي ودعم الصادرات والحواجز الغير جمروكية[9]، كما يقع اتفاق الزراعة في 30 صفحة من الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي ويتكون من ديباجة 21 مادة وخمسة ملاحق، ومن أهم خطوات تحرير التجارة في المنتجات الزراعية هي من خلال ما يلي[10]:

-**أولا:** حظر استخدام الإجراءات الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية وتحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية، الحصص الموسمية، حصص الاستيراد) إلى ضرائب جمركية ثم تثبيت الحدود العليا منها ثم تخفيضها تدريجيا بعد ذلك، وكذلك تخفيض الضرائب الجمركية على السلع الزراعية بنسبة 36٪ على مدى ست سنوات للدول المتقدمة مقابل 24٪ وعشر سنوات للدول النامية، وتضمن الاتفاق أحكاما خاصة بكيفية تحويل القيود غير القيود الجمركية إلى ضرائب جمركية والالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات الخاضعة حاليا لقيود غير جمركية.

كما يعترف الاتفاق بحق الدول في اتخاذ الإجراءات الملائمة لحماية صحة الإنسان والحيوانات، بشرط أن لا يطبق بشكل غير تعسفي أو دون أن يطبق ضد بعض الدول دون مبرر حقيقي، كما ينبغي أن تقوم هذه الإجراءات على أسس معايير وتوصيات دولية بقدر الإمكان.

وينص الاتفاق كذلك على تخفيض دعم الصادرات الزراعة بنسبة 36٪ من متوسط الدعم (خلال91-92) على مدى ست سنوات، وأيضا تخفيض كميات الصادرات المدعومة للفترة 91-92 بنسبة 21٪ على مدى نفس الفترة الزمنية وبالنسبة للدول النامية 24٪ و 14٪ على الترتيب ولفترة عشرة سنوات.

كما أقرّ المشتركون في دورة أوروغواي فيما يخص الزراعة باحتمال ظهور مشاكل مرحلة الانتقال للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء

وذلك بسبب تقييد الصادرات المدعومة من السلع الزراعية، مما يرفع معه فاتورة الواردات الغذائية بنسبة لا تقل عن 10٪ بسبب انخفاض مرونة الطلب على الغذاء المستورد في الدول النامية، ولذا يحدد القرار كيفية تقديم المعونات الغذائية في شكل منح وكذلك المعونات النقدية للتنمية الزراعية إضافة إلى إمكانية قيام الصندوق والبنك بتمويل قصير الأجل للواردات الغذائية، وستتولى لجنة الزراعية متابعة تقيد هذا القرار كما سيخضع القرار للمراجعة المنتظمة من جانب المؤتمر الوزاري للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

كما دعى الاتفاق إلى أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بتخفيض الدعم المحلي للزراعة بمقياس الدعم الكلي سواء كان الدعم مباشرا أو غير مباشر بنسبة 20% عن القيمة المتوسطة في فترة الأساس 1986 إلى 1988 خلال ستة سنوات للدول المتقدمة بدءًا من 1995 و 13,3% خلال عشر سنوات للدول المتخلفة – النامية – ولا يطلب من الدول الأقل نمو الالتزام بأي تخفيض، على أن يترك للدول حرية اختيار السياسات أو المنتجات التي تراها ملائمة لإحداث هذا التخفيض.

كما أنّ هناك اتفاقا مكملاً لاتفاق الزراعة ويسمى اتفاق الصحة والصحة النباتية"SPS"[11]، وهذا لارتباط المنتجات الزراعية بصحة الإنسان والحيوان والنبات، حيث جاء هذا الاتفاق لحماية كل دولة عضو من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، من الأخطار الناشئة عن إنشاء أو دخول أو انتشار الآفات والأمراض والكائنات الناقلة للأمراض أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض، والمعالجة بالحجر الصحي بالإضافة إلى الأخطار الناشئة عن المواد المضافة للأغذية والملوثات والكائنات المسببة للأمراض في المواد الغذائية والمشروبات والأغلفة والحد كذلك من أي ضرر في أراضي البلد العضو من دخول أو إنشاء أو انتشار الأمراض[12].

ويشمل كذلك هذا الاتفاق جميع القوانين ذات الصلة والمراسيم واللوائح والمتطلبات والإجراءات بما في ذلك معايير المنتج النهائي وعمليات الإنتاج، إصدار الشهادات واعتمادها وعمليات نقل الحيوان والنبات أو مع

المواد اللازمة لبقائها على قيد الحياة أثناء النقل، بالإضافة إلى أساليب التعبئة والتغليف وكل الإجراءات المتعلقة مباشرة بسلامة المواد الغذائية[13].

3. واقع تعامل دول المغرب العربي مع المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف

ارتأينا في هذا العنوان التعرف على واقع التعامل مع مخططات التنمية الفلاحية لثلاثة دول مغرب عربي: مصر، المغرب، تونس. ويرجع سبب اختيار هذه الدول بالذات دون غيرها، إلى أنّ برامج ومخططات التنمية الفلاحية في هذه الدول لم تؤدي إلى النتائج المنتظرة، ناهيك على أنّ كل هذه الدول تشترك، إلى جانب الجزائر، في اتفاقيات جهوية للتجارة الحرة، وبالتالي فهي تخوض مسيرة الانفتاح ذات نفس المعالم.

1.3 واقع تعامل دول المغرب العربي مع المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية)

لقد قامت دول المغربي العربي الثلاث: مصر، تونس، المغرب بانتهاج عدة برامج ومخططات قصد تحقيق تنمية القطاع الفلاحي، وبالتالي القضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنّ هذه البرامج والمخططات لم تؤدي إلى النتائج المنتظرة منها، خاصة في تقليص الواردات الغذائية.

واقع تعامل المغرب مع التنمية الفلاحية والغذائية: يعتبر الواقع الذي وصلت إليه "دولة المغرب" في هذا الميدان مفيداً ومميزاً، إذ أنّه تم تبني سلسلة من الإصلاحات على القطاع الزراعي، وهذا بدأ من إصلاحات 1957 والتي كانت تهدف إلى تجميع القطع الزراعية الصغيرة في وحدات زراعية واسعة من أجل لاستخدام المعدات الحديثة كالجرار.

ثم إصلاحات 1960 والتي تمت إدارتها من طرف المكتب القومي للري والذي عمل على إصلاح 120 ألف هكتار، ثم إصلاحات 1964 والتي هدفت إلى إصلاح الأراضي المسترجعة من الأوروبيين والمغاربة المتعاملين معهم، ثم الخطة الثلاثية 1965-1967، والتي مكنت من توزيع 18 ألف هكتار من الأراضي المروية و150 ألف هكتار من الأراضي غير المروية واستمرت هذه الإصلاحات حتى تبني المغرب مرحلة اقتصاد السوق وذلك

من خلال الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف ومن خلال المشاركة في أكثر من 30 اتفاقية تجارة حرة مع دول متطورة وأخرى نامية وهذا قصد تنمية القطاع الزراعي الفلاحي وتحقيق ما يسمى بـ: الأمن الغذائي[14].

وما يميز هذه التجربة تبني دولة المغرب، الإستراتجية الفلاحية "مخطط المغرب الأخضر"، والذي يهدف إلى رفع حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة والمقدرة حاليا بحوالي 74 مليار درهم في المتوسط إلى ما بين 144 مليار درهم و174 مليار درهم، كما أنّه من أجل إنجاح هذا المخطط تم إعداد حزمة من العمليات والمتمثلة في[15]:

- إحداث مؤسسات خاصة مثل وكالة التنمية الفلاحية والمكتب الوطني لسلامة المواد الغذائية وهيكلة الغرف الفلاحية، وإعادة تنظيم الوزارة المكلفة بالفلاحة على المستويات المركزية والجهوية والمحلية مع إحداث بنيات جهوية تتكفل بالتخطيط والتنفيذ من أجل التمكن من تأطير وتتبع تنفيذ المشاريع.
- وضع آليات تمويل ملائمة تتعلق بالمشاريع الفلاحية، حيث في هذا الصدد تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع مؤسسات مالية والبنكية، تبني تقنيات وآليات حديثة في القطاع الزراعي والنهوض بالبحث العلمي في مجال الصناعة الغذائية وتربية المواشي، وتعزيز التكوين المهني وعمليات الإرشاد وهذا من أجل استعمال التقنيات الجديدة للإنتاج.
- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في المجال الفلاحي وهذا يتعلق بمجالات الصناعات الغذائية مثل الإنتاج والتسويق والتوزيع وكذلك الأنشطة المتعلقة بالتكوين والبحث والخدمات.
- تفعيل الفلاحة التضامنية وهذا من خلال إبرام 42 اتفاقية في: 22 ماي 2010 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري، والممثلة في

وكالة التنمية الفلاحية والمديريات الجهوية للفلاحة وهذا قصد توضيح العلاقة بين المجمعين والفلاحين الصغار المعنيين بالتجميع[16].

واقع تعامل مصر مع التنمية الفلاحية والغذائية: يكشف واقع مصر بالنسبة لموضوع التنمية الفلاحية قيام دولة مصر، بإصدار قانون الإصلاح الزراعي والذي حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية، وذلك لأنّ أغلب سكان الريف المصري كانوا يعشون بلا أرض وعمل وهذا بسبب احتكار الإقطاعيين لغالبية الأراضي الصالحة للزراعة سنة 1952، كما عمل هذا القانون على توزيع الفائض من الملكيات على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي زراعية وتعويض من تم الاستيلاء على أراضيهم الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وإنشاء تعاونيات زراعية وتحديد حق العامل الزراعي[17].

كما أنّه في سياق التكييف الهيكلي لسنة 1987 شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ إصلاح اقتصادي في القطاع الزراعي، حيث تم اتخاذ عدة تدابير ومنها تحرير أسعار وأسواق المحاصيل الرئيسية وإلغاء دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية والتحول من الدورة الزراعية الإجبارية إلى دورة يقررها المزارعون، كما قد شهدت فترة 1987-1997 افتقارا إلى الدعم المؤسسي في مجالات التمويل والبحوث والتطوير والإرشاد الزراعي والتسويق، وهذا أدى بدوره إلى معانات غالبية المزارعين المصريين من النتائج السلبية لهذا الفراغ المؤسسي والذي شهدته الفترة الانتقالية خاصة بعد انضمام مصر إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[18].

واقع تعامل تونس مع التنمية الفلاحية والغذائية: لقد قامت تونس بتبني سلسلة من الإصلاحات الفلاحية وذلك بدأ من تونسة الفلاحة 1956-1964 بمعنى استرجاع القسط الأوفر من الأراضي التي كانت في أيدي المستعمرين، كما قامت بتطوير الإنتاج الفلاحي حتى يقارب الطاقة القسوة للأراضي الزراعية والرفع من مستوى العيش للفلاحين ومشاركة قطاع الفلاحة في التنمية الشاملة للبلاد وذلك بإدماجه في الدورة الاقتصادية

وتشجيع التبادل بينه وبين القطاعات الأخرى وبخاصة الصناعة، كما لعبت الأراضي المسترجعة من أيدي المستعمرين دور النواة التي تتجمع حولها الضيعات الصغيرة لتكون بذلك تعاضديات إنتاج تكون مساحتها تقارب الخمسة مائة هكتار[19].

وفي نفس الإطار تم صياغة القانون رقم: 82-67 المؤرخ في: 06 أوت 1982، والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار في الفلاحة وقد جاء في نفس القانون خلق وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، والتي ساعدت إلى حد الآن بعث العديد من المشاريع المندمجة والتي كان أغلب باعثوها من الخواص[20].

ومن أجل زيادة تحسين القطاع الفلاحي في تونس، تم تبني مخططين وهما المخطط العاشر 2002-2006 والمخطط الحادي عشر 2007-2011 وترتكز سياسة التنمية الفلاحية من خلال المخططين على العناصر الآتية[21]:

- تدعيم الإحاطة بالقطاع الفلاحي وذلك من خلال إرساء منظومة وطنية للبحث الفلاحي، خاصة التعليم العالي الفلاحي والإرشاد والتكوين.
- تحسين المحيط العام للقطاع الفلاحي وذلك من خلال تطوير السياسة المتصلة بالاستثمار، وتمويل الأنشطة الفلاحية بجميع أنواعها والعناية بالفلاحة الصغرى ومجابهة المخاطر الطبيعية وتطوير الأوضاع العقارية.
- تأهيل القطاع الفلاحي، حيث يهدف إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية لمجابهة مزيد من تحرير المبادلات للمنتجات الفلاحية في ظل الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة التونسية، وذلك بالتركيز خاصة على رفع المرد ودية الاقتصادية للأنشطة الفلاحية وربح معركة النوعية والجودة والمنافسة.
- تكثيف المراقبة الصحية عند توريد النباتات والمنتجات النباتية والحيوانات والمنتجات ذات الأصل الحيواني بالإضافة إلى تحسين الخدمات في مجال مراقبة واستعمال المبيدات الفلاحية، بما يساعد

على الحد من التأثيرات السلبية على قطاع الفلاحة والصيد البحري وتوفير الضمانات المتعلقة بالحالة الصحية للمواد الفلاحية، وهذا تماشيا مع الشروط الصحية المنصوص عليها عالميا في اتفاقيات النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- ترسيخ ثقافة "الإنتاج للتصدير" وهذا من خلال التركيز على دراسات معمقة لإمكانية التصدير والأسواق المستهدفة والمواد القادرة على مجابهة المنافسة، خاصة لدى الفلاحين الذين تتوفر لديهم الإمكانيات التقنية والقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق العالمية.

بعد التعرض إلى أهم المخططات والبرامج الفلاحية التي قامت بها دول المغرب الثلاث (مصر، المغرب، تونس)، قصد ترقية وتحسين القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن والاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية وكذلك الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الفلاحية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، سنتعرض إلى نتائج هذه المخططات والبرامج الفلاحية وهذا من خلال التطرق إلى الجداول الآتية والتي توضح لنا تطورات الناتج الزراعي وكذا الصادرات والواردات الزراعية للدول السابقة الذكر، وللتوضيح انظر إلى الجداول الآتية:

الجدول رقم01: تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي في كل من تونس، مصر، المغرب، خلال الفترة 1995-2011.

	الناتج الزراعي. الوحدة مليون دولار					
البيانات	1995	2000	2005	2008	2010	2011
المغرب	4828	4610	8467	9546	12661	13392
تونس	2052	2402	2317	2435	3249	3801
مصر	9449	15174	3357	16453	29135	32657

المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006،2011، ص45.

نلحظ من خلال الجدول رقم01: أنّ الناتج الزراعي في كل من مصر وتونس والمغرب في تحسن، حيث ارتفع في هذه البلدان الثلاث وعلى التوالي من 9449 مليون دولار و2052 مليون دولار و4828 مليون دولار سنة 1995 إلى حوالي 29135 مليون دولار و3249 مليون دولار و12661 مليون دولار سنة 2011.

الجدول رقم02: تطور الصادرات والواردات الزراعية في كل من تونس، مصر، المغرب، خلال الفترة 2000-2011.الوحدة مليون دولار

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

	الصادرات الزراعية					الواردات الزراعية				
البيان	2000	2005	2008	2009	2010	2000	2005	2008	2009	2010
المغرب	695	1353	1919	1811	1940	1668	2303	5157	3785	4784
تونس	429	963	1555	1218	1250	756	1171	2557	1644	2248
مصر	509	1169	1822	4522	4620	3532	3948	8645	7605	8694

نلحظ من خلال الجدول رقم02: أنّ هناك تحسنا وزيادة في الصادرات الزراعية في كل من المغرب وتونس ومصر، حيث ارتفعت هذه الصادرات الزراعية في الدول الثلاث وبالتوالي من 695 و429 و509 مليون دولار سنة 2000 إلى حوالي 1940 و1250 و4620 مليون دولار ستة 2011، ولكن بالنظر إلى الواردات الزراعية فنجد أنّها في ارتفاع أكبر من الصادرات الزراعية لهذه الدول، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية في كل من المغرب ومصر وتونس بالتوالي من 1668 و756 و4620 مليون دولار سنة 2000، إلى حوالي 4784 و2248 و8694 مليون دولار سنة 2011.

الجدول رقم03: نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في كل من تونس، مصر، المغرب. الوحدة بالمائة

البيان	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2000-2011					الكفاءة الاقتصادية الزراعية. خلال الفترة 2000-2010				
	2000	2005	2008	2010	2011	2000	2005	2008	2009	2010
المغرب	13.3	13.2	13.53	13.8	14.3	0.37	0.45	0.49	0.55	0.54
تونس	10	9.2	7.0	7.3	8.2	0.55	0.41	0.37	0.40	0.36
مصر	15.5	14	13	13.3	13.9	0.55	0.48	0.41	0.41	0.41

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص45.

نلحظ من خلال الجدول رقم 03: أنّ نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت في المغرب من 13.3٪ سنة 2000 إلى حوالي 14.3٪ سنة 2011، إلا نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس ومصر قد تراجعت من 10٪ و15.5٪ سنة 2000 إلى حوالي 8.2٪ و13.3٪ سنة 2011 وهذا بالتوالي، أمّا فيما يخص نسبة الكفاءة الاقتصادية الزراعية فقد زادت نسبتها في المغرب من 0.37٪ سنة 2000 إلى 0.54٪ سنة 2010، إلا أنّ نسبة الكفاءة الاقتصادية الزراعية في كل من تونس ومصر فقد شهدت تراجعاً من 0.55٪ و0.55٪ سنة 2000 إلى حوالي 0.36٪ و0.41٪ سنة 2010 وهذا بالتوالي.

وعليه، تكون محصلة هذه الأمور كلّها، والتي تعكس واقع تعامل دول المغرب الثلاث مصر وتونس والمغرب في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتخفيض الفجوة الغذائية، وهذا من تبني مجموعة من المخططات والبرامج الفلاحية نجد أنّ هذه الدول قد حققت بعض التحسينات في الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه، إلاّ أنّ هناك عجزاً مزمناً في الميزان التجاري الزراعي لهذه الدول من سنة لأخرى، وعليه؛ نجد أنّ القطاع الزراعي في هذه الدول لا يزال في مرحلته التكوينية بالرغم من البرامج والخطط التي سنت لتنميته وجعله قادراً على المنافسة في الأسواق الدولية.

2.3 أثار اتفاق الزراعة للنظام التجاري المتعدد الأطراف على القطاع الزراعي لدول المغرب العربي: تعد اتفاقية الزراعة والتي تم التوصل إليها في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف، من أكثر الاتفاقيات غموضا

حيث لم يكن تأثير هذه الاتفاقية واضحا وملموسا بشكل فوري على الدول النامية، وهذا من حيث الفائدة، بينما كان شديد الوضوح على تجارة الدول الغربية، والتي استفادت من تخفيض الضرائب المخصص للدعم الزراعي وهذا بدوره جعل المستهلك في الدول النامية، خاصة دول المغرب العربي يعاني من الترتيبات الجديدة والتي تتطلب الاهتمام أكثر بالكفاءة التنافسية للصادرات الزراعية في هذه الدول، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى مجموعة من التحديات التي يفرزها النظام التجاري على القطاع الزراعي في دول المغرب، وهذا من خلال ما يلي[22]:

- سيؤدي تخفيض الرسوم الجمروكية نتيجة تطبيق أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف، إلى تخفيض موارد الخزينة التي يمكن أن تمول الواردات أو الإعانات الغذائية.

- تطبيق أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف في مجال حقوق الملكية الفكرية، سوف يزيد من أسعار التكنولوجيا المتقدمة اللازمة للتنمية الزراعية.

- مع تطبيق اتفاقية الزراعية للنظام التجاري والتي من متطلباتها تخفيض أشكال الدعم المحلي للناتج، يؤدي هذا بدوره إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وينتج عنه كارثة بالنسبة لدول المغرب العربي التي تعتمد على الواردات لسد احتياجاتها الغذائية مثل مصر.

- إنّ هدف النظام التجاري هو تخفيض التعريفات الجمركية، وهذا بدوره يؤدي إلى إغراق أسواق دول المغرب العربي بالمنتجات الفلاحية ذات الجودة العالية، مما يؤدي إلى منافسة شرسة غير عادلة ويصبح المنتوج الفلاحي في دول المغرب غير قادرة على المنافسة وبالتالي خروج مبكر للفلاحين من ميدان الفلاحة.

- فيما يتعلق بالإجراءات الصحية، فإنّها تمثل أهمّ التحديات التي قد تواجه الإنتاج الفلاحي لدول المغرب العربي، بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه هاته الدول، بسبب قلة الموارد المالية اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير، وعليه فقد تتأثر هذه

الدول من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية، كقيد على التجارة خاصة على المدى البعيد[23].

وعليه هذه هي أهمّ التحديات الممكن أن تصيب القطاع الفلاحي لدول المغرب العربي والتي على رأسها مصر والمغرب وتونس بصفتها عضو من أعضاء النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ أكثر من 10 سنوات، إلا أنّه يمكن تجنب هذه التحديات وذلك من خلال استغلال المزايا والمعاملات الخاصة التي يمنحها هذا النظام للدول النامية، خاصة في مجال الدعم.

4. واقع تعامل الجزائر مع المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية)، وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف

الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي قامت بتبني مجموعة من الإصلاحات لقطاعها الفلاحي، وهذا بدءا من الإصلاح الزراعي الذي أقرّ الحد الأدنى للملكية الزراعية والاستيلاء على الأراضي الزائدة، ثم إدماج هذا القطاع في مسار التنمية الاقتصادية من خلال ميثاق الثورة الزراعية 1971[24]، وفي منتصف الثمانينات انطلقت إجراءات جديدة للسياسات الاقتصادية من أجل تحرير هذا القطاع خاصة سوق الخضر والفواكه وهذا في ظل الأزمة النفطية وتوجه الجزائر إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية للشروع في برامج التعديل والتثبيت الهيكلي، حيث أعطت هذه البرامج دفعة كبيرة للقطاع الفلاحي.

وفي نفس الإطار وقصد تحقيق التنمية الفلاحية وتحقيق الأمن الغذائي قامت الجزائر بتبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2001-2004 والذي من أهم برامجه: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وصندوق تطوير الصحة الحيوانية والنباتية، والقواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير والإطار التنظيمي الذي يرجع إلى مدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات لتنفيذ البرامج الفلاحية، وقد استفادة القطاع الفلاحي من إعانة قدرت بـ: 55.89 مليار دينار[25].

وبرنامج دعم النمو 2005-2009، حيث يركز هذا البرنامج على خمس قطاعات الرئيسية وهي قطاع الخدمات وقطاع الهياكل القاعدية وقطاع التنمية البشرية وقطاع الفلاحة الذي نال في ظل هذا البرنامج فائدة مقدارها 300 مليار دج، وهذا قصد تطوير المستثمرات الفلاحية وضبط تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على إنتاج مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها، وتوسيع التراث الغابي وتأطير عمليات السهوب وتنميتها وتحسين المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية[26].

وسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2013 والتي تقوم على ثلاثة ركائز رئيسية وهي: الركيزة الأولى والتي تهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتجية، وتعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، أمّا الركيزة الثانية فتهدف إلى تحديث وإعادة تأهيل القرى، مع تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية، حماية وتعزيز الموارد الطبيعية، وحماية وتعزيز الثروات الريفية الملموسة وغير الملموسة، كما تم فتح ما لا يقل عن 120000 مشروع محلي للتنمية الريفية، أما الركيزة الثالثة فتهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني وذلك لفائدة الإطارات العاملة في القطاع الفلاحي وكذلك الفلاحين[27]، ولتوضيح أكثر انظر الجدول رقم: 04 والذي يبين مكانة القطاع الفلاحي في البرامج الاستثمارية العمومية.

الجدول رقم04: مكانة الفلاحة ضمن البرامج الاستثمارية العمومية حلال الفترة 2001-2014. الوحدة مليار دج.

البيان	مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	مخطط دعم النمو 2005-2009	المخطط الخماسي 2010-2014
القطاع الفلاحي	64.4	300	1000

المصدر: وزارة الفلاحة، الجزائر، 2014.

من خلال الجدول أعلاه نلحظ أنّ المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي في تزايد وذلك من 64.4 مليار دج خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي

2001-2004 إلى حوالي 1000 مليار دج خلال المخطط الخماسي 2010-2014، وعليه نطرح السؤال الآتي: هل هذه المبالغ والجهود المخصص للقطاع الفلاحي أدت إلى تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية؟ والإجابة تكون من خلال التطرق إلى الجداول الآتية والتي تبين مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم05: تطور الناتج الزراعي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر، خلال الفترة 2000-2011.

الناتج الزراعي.وحدة مليون دولار						نصيب الفرد من الناتج الزراعي. الوحدة دولار					
1995	2000	2002	2005	2010	2011	1995	2000	2002	2005	2010	2011
4122	4600	5236	7928	13645	16106	146	151	156	241	379	439

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص45.

من خلال الجدول رقم:04 نلحظ أنّ الناتج الزراعي في الجزائر في ارتفع من 4600 مليون دولار سنة 2000 إلى حوالي 16106 مليون دولار سنة 2011، أما نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد تحسن من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع من 146 دولار سنة 2000 إلى حوالي 439 دولار سنة 2011.

الجدول رقم:06 تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر، خلال الفترة 2000-2010. الوحدة مليون دولار

الصادرات الزراعية					الواردات الزراعية				
2000	2003	2005	2008	2010	2000	2003	2005	2008	2010
111	135	164	190	315	2782	3561	4539	7031	6058

المصدر:صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص45.

من خلال الجدول رقم 05 نلحظ أنّ هناك زيادة في الصادرات الزراعية الجزائرية من 135 مليون دولار سنة 2000 إلى حوالي 315 مليون دولار سنة 2010، إلاّ أنّ الزيادة في الواردات الزراعية أكبر من الزيادة في الصادرات

الزراعية؛ حيث انتقلت الواردات الزراعية من 3561 مليون دولار سنة 2000 إلى حوالي 6058 مليون دولار سنة 2010.

الجدول رقم07: نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الجزائر. الوحدة بالمائة

نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي					نسبة الكفاءة الاقتصادية الزراعية				
2000	2005	2007	2008	2010	2000	2005	2008	2009	2010
8.27	7.7	7.5	6.6	8.4	0.59	0.45	0.48	0.71	0.72

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص45.

نلحظ من خلال الجدول رقم 06 أنّ نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي في الجزائر قد انخفض من 8.27٪ سنة 2000 إلى حوالي 6.6٪ سنة 2008 ثم ارتفع إلى حوالي 8.4٪ سنة 2010، أما الكفاءة الاقتصادية الزراعية في الجزائر قد عرفت نوعا من التحسن وذلك من خلال ارتفاع نسبتها من 0.59٪ سنة 2000 إلى حوالي 0.72٪ سنة 2010.

وعليه؛ فإنّ محصلة كل هذه البرامج والخطط المنتهجة من الحكومة الجزائرية قصد تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، هو أنّ هذه البرامج لا تزال في مرحلتها التكوينية، وعلى هذا ينبغي على الحكومة الجزائرية العمل أكثر فأكثر من أجل ترقية القطاع الفلاحي، خاصة وأنّ الجزائر على مشارف الانضمام في النظام التجاري المتعدد الأطراف والذي سيطرح تحديات على القطاع الفلاحي في الجزائر ولعل أهم هذه التحديات يمكن رصدها من خلال ما يلي[28]:

يترتب على انضمام الجزائر المرتقب إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، أن تصبح سوق الجزائر محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال، وهذا بدوره يؤدي إلى دخول منتجات أجنبية ذات جودة عالية، مما ينجم عنه منافسة غير عادلة وبالتالي تدمير النسيج الفلاحي الجزائري الذي يعاني من التمويل والدعم واستعمال التقنيات الحديثة.

انخفاض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية يؤدي إلى حصول المزارعين على أسعار أقل، وهذا يترتب عليه انخفاض في المعروض من المنتجات الفلاحية، وبالتالي وحسب قانون العرض والطلب فإنّ الأسعار سترتفع، وبالتالي هذا سيؤدي إلى ارتفاع الفاتورة الغذائية الجزائرية.

إنّ تحرير التجارة في المنتجات الفلاحية، يؤدي إلى انخفاض التعريفات الجمروكية عليها، وهذا يخفض من أسعارها المحلية وخصوصا في دول الأوروبية، ويزيد الطلب العليها، وفقد ترتفع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي فإنّ هذه الأسعار ستثقل الفاتورة الغذائية للدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء ومنها الجزائر.

كما أنّ من التحديات التي ستواجه الإنتاج الفلاحي الجزائري، خاصة بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر، بسبب قلة الموارد المالية اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير وعليه؛ فقد تتأثر الجزائر من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية، كقيد على صادرات الجزائر من الإنتاج الفلاحي.

إلا أنه بالرغم من هذه التحديات التي يطرحها النظام التجاري على القطاع الفلاحي في الجزائر، فإنّه يمكن تجنب هذه التحديات وذلك من خلال استغلال الفرص والمزايا والمعاملات الخاصة التي يمنحها هذا النظام للدول النامية والتي من بينها الجزائر، خاصة في مجال القطاع الفلاحي.

خَاتِمَة

إذا كانت دول المغرب العربي قد خاضت أشواطا في مجال تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، فالتعرف على واقع تعامل هذه الدول مع هذه الإشكالية، ألقى الضوء على مرحلة الانطلاق الموجودة فيها برامجها ومخططاتها في مجال التنمية الفلاحية، قصد تحقيق الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، وعلى أهم التحديات التي يفرزها النظام التجاري على القطاع الفلاحي في هذه الدول، وعلى هذا لا يزال على دول المغرب العمل أكثر من أجل ترقية هذا القطاع وجعله قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة للجزائر، ونظرا لأنّ واقع تعاملها مع موضوع مخططات وبرامج تنمية القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص في نفس الوقت من الفجوة الغذائية، مازال عند مرحلة الانطلاق كباقي دول المغرب العربي، التي تمّ الاهتمام بها في هذا البحث، كما أنّه مازال على الجزائر خاصة وهي على مشارف الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف أن تعيد النظر فيما يخص سياسة ترقية القطاع الفلاحي، كما أنّه يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية والتي من شأنها دفع دول المغرب والتي منها الجزائر على ترقية قطاع الفلاحة وجعله قادر على المنافسة في الأسواق الدولية:

- دعم وتمويل أكثر للبرامج والخطط الهادفة إلى تنمية القطاع الفلاحي.
- الاستفادة من تجارب الدول التي لاقت نجاحا كبيراً في مجال ترقية القطاع الفلاحي.
- زيادة الاهتمام بالبحث الفلاحي وتوفير التمويل الضروري لتطوير مراكز البحوث الفلاحية ودعمها.

الهوامش والمراجع المعتمـــدة

(1) www.FAO.com

(2) رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص288.

(3) صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، ورقة مقدمة لندوة علمية حول: "قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، يومي 25-27فيفري، 2008، ص10.

(4) ناصري حداد، الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي، مجلة الاستثمار الزراعي، وزارة الصناعة، 2008، ص ص45-43.

(5) El-Kassas, Mahdy Mohammad, Food security as a national security issue: Future vision of Egyptian society, A paper presented at the international conference of Zaqazeq university, "social sciences and the image of society future", Egypt, 4-5 April, 2009, p6

(6) عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص216.

(7) The World Trade Organization.

(8) هذه المجموعة تضم الدول المصدرة للمنتجات الزراعية واستراليا والبرازيل وكندا وشيلي وكولومبيا وفيجي والمجر واندونيسيا وماليزيا ونيوزلندا والفلبين وتايلاندا وأوروغواي.

(9) Amrita N, The world trade organization A very short introduction, OXFORD univerity press, New York, 2005, p67.

(10) المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية، عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص34.

(11) Sanitary and Phytosanitary Measures.

(12) Patrick F et AL, The world Trade organization ;Legal economic and political Analysis, VOL1, SPRINGER SCIENCE, USA ,2005,P231.

(13) Op cit ,p232.

(14) للتوضيح أكثر أنظر إلى الموقع الالكتروني التالي:
http://www.bohoutmadrassia.blogspot.com/2014/03/blog-post4583.html

(15) للاطلاع على هذه الاتفاقية ننصح بالعنوان الالكتروني التالي:
http://www.agriculture.gov.ma/ar/pages/la stratégie

(16) ياسين بن عدي، استراتيجية مخطط المغرب الأخضر وعلاقته بالتنمية: رهانات وآفاق، مقال متاح على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.startimes.com

(17) جمال محمد صيام، الزراعة في مصر، مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية، جامعة القاهرة، مصر، 1999، ص ص 5-6.

(18) Siam, G., Impact of structural adjustment program on key performance indicators in Egyptian agriculture with reference to corrective policies, Working Paper No, 1. Cairo, Center for Agricultural Economic Studies, Cairo University.1999

(19) محمد اللومي، دور القطاع العام في التنمية الفلاحية، ورقة عمل مقدمة لندوة حول: "دور القطاع العام في التنمية"، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تونس، يومي 23-25 أفريل 1986، ص191.

(20) نفس المرجع، ص197.

(21) للاطلاع على هذه الاتفاقية ننصح بالعنوان الالكتروني التالي:
http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/publications/....arb/xip.regional.AR.pdf

(22) رانية ثابت الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 309-308.

(23) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: أسباب الانضمام-النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص164.

(24) M.A.Nouad, Le renouveau de l'économie agricole et rural, Magazine FILAHA Innove, Editions Magvet, Issn n° 1111-4762, N°2, Octobre-Novembre 2008, Alger, PP2-6.

(25) عماري زهير، حافظ أمين بوزيدي، دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية - حالة الجزائر: تقيم التجربة وآفاق تطورها دراسة اقتصادية قياسية 2000-2014، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني الأول حول: "السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 15 و16 جانفي 2014، ص03.

(26) نفس المرجع، ص4.

(27) حياة بن اسماعيل، حكيم بوغديري، دور السياسات الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني الأول حول: "السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي 15 و16 جانفي 2014، ص ص 9-8.

(28) ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-164.